

كلمة

ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه ورعاه
سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

في

قمة تحول التعليم

نيويورك – الأمم المتحدة

19 سبتمبر 2022



السيد الرئيس،،

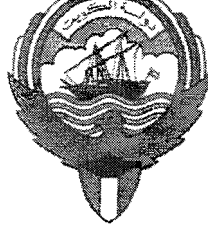
تمضي دولة الكويت قدماً بخطى ثابتة نحو إعداد أجيال صاعدة وواعدة من النشء والشباب بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، والذي جسدهته برؤيتها الوطنية التنموية المستقبلية لـ "كويت جديدة" بحلول عام 2035 والمنسجمة مع جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 بما يواكب سعيها من أجل تعظيم عوائد الاستثمار في مجال التعليم والبحث العلمي في ظل ثورة التحول الرقمي التي يعيشها العالم، مع التأكيد على أهمية تضافر الجهود الدولية لضمان تعليم شامل ومنصف وذو جودة للجميع.

لقد جاءت السياسات الوطنية لدولة الكويت لتعطي أولوية قصوى لتطوير رأس المال البشري الإبداعي، وتستند على تصور جديد للتربية والتعليم قائم على نهج شمولي وتشاركي لا تنفرد فيه الحكومة فقط بل يشمل جميع الأطراف من مؤسسات علمية وبحثية وأوساط أكاديمية



بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني لتطوير المنظومة التعليمية في جميع مراحلها وفي مختلف جوانبها وخاصة البحثية والعلمية ليتواءم مع التطور التقني والتكنولوجي مع التأكيد على الرعاية والاهتمام بالهوية الوطنية وبتنمية الطفولة المبكرة وذوي الإعاقة بما في ذلك المسائل ذات الصلة بحقوق الانسان والبيئة.

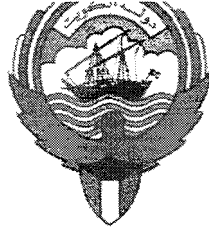
وتحرص دولة الكويت على ضمان التمويل المستدام للتعليم حيث أن نسبة الانفاق العام على التعليم في الدولة 12% من اجمالي الانفاق المحلي وهو من أعلى المعدلات العالمية، كما تحرص الدولة على الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمالية، وتطوير عناصر النظام التعليمي كافة والحرص على تحسين نوعية المخرجات التعليمية ورفع مهاراتها، وبصورة تساهم في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتعمل على تأكيد المساواة بين الجنسين في إطار ثقافة مجتمعية متوازنة.



السيد الرئيس،،،

لم تتوان دولة الكويت عن تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق التنمية بمختلف ابعادها لينعكس ايجابياً على قطاع التعليم في الدول النامية والأقل نمواً، من خلال تنفيذ العديد من المبادرات للنهوض بالشراكات الدولية والتي تأتي معززة لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي والإنساني، اذ لم ندخر جهداً في تقديم المساعدات التنموية لأكثر من 108 دول من الدول النامية والأقل نمواً من خلال مؤسساتها المختلفة وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق إقامة مشاريع البنى التحتية للتعليم العام في تلك الدول النامية لضمان حياة كريمة للأجيال القادمة.

ولا يفوتني في الختام الا أن اؤكد بأن جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 والتحديات والمخاطر العالمية المعيقة لتنفيذه من الممكن تذليلها إذا ما توفرت الإرادة السياسية المبنية على أساس



التضامن والتعاون لضمان العودة الى المسار الإنمائي الصحيح
بالالتزام بما نتخذه من قرارات وتعهدات، فإن العمل ضمن إطار
عالمي موحد يساعد على تمازج الأفكار وتبادل الخبرات والاستفادة
من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال من شأنه تشكيل حافز
مضاعف لدعم الدول وهي ترسم طريقها نحو تحويل التعليم وفقا لبيئتها
وهويتها الثقافية ومشروعها الوطني على أن يكون الشباب شركاء
أساسيين في هذه الجهود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،